الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

كلمـــــة السيـــــد الحبيب جملي رئيس الحكومة المكلّف
أمام الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب
بمناسبة منح الثقة للحكومة

تونس في 10 جانفي 2020

والصّلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

يُسعدني في البداية أن أتقدّم إليكم بخالص التحيّة والتقدير وبلَحرّ التهاني بمناسبة إنتخابكم للدورة النيابية الجديدة ونيلكم ثقة الشعب التونسي وأمانةتمثيله متمنّيا لكم كل التوفيق وكامل السداد في أداء مهامكم النبيلة والسامية لما فيه خير تونس وكرامة شعبها.

ويُهمّني كذلك أن أهنّئالشعب التونسي بثورته المجيدة، ثورة الحرية والكرامة، ثورة 17 ديسمبر-14 جانفي، وأن أنحني أمام شهدائها وجرحاهاوأن اترحم على الذين إنتقلوا الى ربهم شهداء في مواجهة الدكتاتورية وفي مواجهة الارهاب وجعلوا من تونس بلدا آمنا مطمئنا يتدرج في بناء مجتمع حداثي تقدمي يعيش عصره ويعتز في الان نفسه بهويتهوبأصالته العربية الاسلامية.

وتحية تقدير واحترام الى كل زعماء تونس عبر تاريخها الطويل بما فيهم زعماء الحركة الوطنية عبر عبد العزيز الثعالبي،حشاد الى بورقيبة باني دولة الاستقلال ... وغيرهم دون استثناء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

اليوم ووفقا لمقتضيات الفصل 89 من دستور الجمهورية الثانية، وعلى إثر تكليفي من قبل سيادة رئيس الجمهورية بتكوين الحكومة ،أقف أمامكم صحبة الفريق الحكوميالمرشح آملين نيل ثقتكم بصفتكم ممثلي كل أطياف الشعب التونسي الأبي.

لقد اخترت الفريق الحكومي، أعضاء حكومة الواجب والانجاز، نساءً ورجالاً، على أساس الكفاءة والنزاهة ونظافة اليد وقدرتهم على القيادة والانجاز والتزامهم بالعمل كفريق متضامنٍوموحّدٍ بعيدا

عن التجاذبات والاصطفافات الحزبية التي لا تتناسب مع واقع المرحلة التي تعيشها بلادنا حاليا، غير أني اؤكد مرة أخرى لكم انها حكومة كفاءات منفتحة على جميع الاحزاب والمنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية لتعطي الإضافة وتنفع البلاد والعباد.

وقد لمست فيهم من حماس لتحمل المسؤولية وتأدية الواجب الوطني، وقد اكدت لهم بوضوح تام انه ليس عليهم فقط بذل الجهد في اداء مهامهم بل عليهم تحقيق النتائج المرجوة ،كما لفت انتباههم الى أنّ التونسيين ملُّوا الانتظار وكرِهوا تواصل التهميش "والحقرة" وضَعف الخدمات وغلاء الأسعار وتفشي البطالة.

كما سئموا ما يسمعونه وما يرونه رأي العين من تجاذب وتنافر بين مكونات المشهد السياسي وأحيانا بين مواقع السلطات العليا في الدولة وهم يشهدون تدهورا مستمرا لمقدرتهم الشرائية وتوسعا لشبح الفقر والخصاصة ،واستشرى فيهم هاجس الخوف من الحاضر ومن المستقبل، الخوف على مستقبل ابنائهم وبناتهم على سلامتهم، على تكوينهم، على شغلهم...

سأتولى بعد نيل ثقة مجلسكم الموقّر اعتماد ميثاق شرف يَضبط المعايير القيميةوالإجرائية التي يجب على أعضاء الحكومة ومسؤُولي الدولة الالتزام بها طوال فترة خدمتهم للشأن العام. وسأقوم بتعميم التعاقد على اساس تجسيم برامج وأهدافالحكومة ،وقد أحدثنا في هذا الإطار وزارة تعنى بمتابعة وتقييم الاداء الحكومي وقياس إنجاز الأهداف التي عرضناها على مجلسكم في إطار برنامج الحكومة، *ومثمّاش انجاز بلاش تقييم ومراقبة ومحاسبة*. وسنعمل على تعميم هذا التمشي على كلّ المترشّحين للوظائف العليا في الدولة والمؤسّسات العمومية وذلك في إطار تفعيل مبادئ "الحوكمةالمسؤولة".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

واني على يقينأنّ هذه الحكومة حكومة الواجبوالانجاز والإصلاح،حكومة تعبر عن طموحات مختلف فئات شعبنا وقواه الحية رغم تعدد المواقف والمشارب، حكومة تنتظر دعمكم على أساس برامجها وعملها وليس على أساس هويتها.

وسأسهر على أن لا تكون الحكومة انعكاس لصراعات السلطة والتجاذبات السياسية،حتى لا تضيع على تونس مرة أخرى فرص الإصلاح والانجاز.

ونحن كفريق حكومي مُقترح على وعي تامّ بجسامة التحدّي، ومُدركين لثقل المسؤولية وجسامتها وعلى استعداد كامل لمواجهة الصّعاب والقطع مع المعالجات الظّرفية من أجل تجسيم منوال تنموي جديد شامل ومتوازن ودامج.

وللحكومة برنامج في هذا المجال سنعمل على تنزيله للتنفيذ على مستوى كل المتدخلين من وزارات وهياكل وغيرهم من الفاعلين في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وإنني أقدر أن تونس تتوفر على مقومات أساسية للنجاح في هذا المجال أولها مواردها البشرية الكفؤة وتنافسيتها العالية في عدة مجالات وعزم أبناء هذا الوطن الغالي وفي مقدمتهم أعضاء الحكومة المرشحين على الخروج بتونس إلى بر الأمان والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ،ولا خيار لنا الاّ النجاح في ذلك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

تعيش بلادنا وضعًا اقتصاديًا وماليًا واجتماعيًا حرجًا جعل الجهات والشباب وغيرهم من الفئات الهشّة يشعرونبإحباط يأس وهو ما يدعونا إلى التعجيل بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الواجبة في إطار يحفظ مصلحة تونس ومصلحة شعبها وفي مقدمته الفئات الضعيفة والمتوسطة واتّخاذ الخطوات الجريئة والقويّة والشجاعة لتعزيز صلابة الاقتصاد الوطني واستعادة سلامة التوازنات المالية التي تشهد خللا هيكليا حيث ارتكزت خلال الفترة المنقضية على التداين والادآءات لتمويل النفقات.

ولا خيار لنا اليوم الاّالعمل،الاّ التحكم في التوازنات المالية والرفع من نسق النموّوالذي لن يكون الا من خلال دفع الاستثمار وإطلاق المبادرات وتحريرها ودعم النسيج الاقتصادي.

وقدأعددنا برنامج يشمل إنجازات لإجراءات قصيرة المدى وبرنامج يبلور رؤية ومحاور استراتيجية متوسطة المدى في اطار المخطط التنموي الجديد. وتقوم رؤيتنا أساسا على استرجاع ثقة المواطن بالدولة - ثقة المواطن في المستقبل والاعتزاز بالانتماء للوطن – ثقة المستثمر والفاعلين الاقتصادين – ثقة الشغيل في مشغله وإرساء قواعد التماسك الاجتماعي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

إنّ استرجاع نسق النموّ وتثبيته في مستويات عالية بهدف خلق الثروة وإحداث مواطن الشغل وتحقيق الرفاه والرقي الاجتماعي للتونسيات والتونسيين، يستدعي منا اليوم القطع مع المعالجات الظّرفية واعتماد منوال تنمية جديد يعتمد على إرادة قوية لدعم المبادرة الخاصةوتحفيزها ولكن يعزز دور الدولة الريادي في المجال الادماج الاجتماعي وتحسين جودة المرافق الجماعية والبنية الاساسية الضرورية وكذلك إعادة الاعتبار المعنوي للمواطن حتى يشعر بكرامته وعزته أينما وجد وأينما ذهب.

كما يستدعي استرجاع قيمة العمل لدى التونسيين وإرساء مبدأ التعاقد الاجتماعي بين مختلف الأطراف الإجتماعيةوالإقتصادية برعاية الدولة وضمانها والعمل على استقرار التشاريع وتقليص الاجراءات المتعلقة بمناخ الاستثمار ورقمنتها، وطمأنة المستثمرين الوطنييينوالأجانب على مؤسساتهم وبرامج إستثمارهم و على ضمان حقوقهم.

وفي هذا المجال نقترح على مجلسكم المحترم اعتماد الية استثنائية خلال هذه الفترة النيابية الحالية تمكن رئيس الحكومة من المصادقة على المشاريعالإستثمارية، لا سيما ذات أهمية وطنية كالأوامر الاستثنائية اختصارا للآجال والإجراءات وتعيد الثقة للمستثمر في الوجهة التونسية كوجهة محفزة للاستثمار.

في هذا الصدد نحن مقرَون العزم على إعادة الثقة في المستثمرين في تونس من حيث وضوح الرؤية وإختصار آجال المصادقة على مشاريعهم(90 يوم) وإستقرار الأوضاع وحفظ كامل حقوقهم المشروعة حاضرا ومستقبلا.

وسيكون الاستثمار في الجهات الداخلية مكوّنا أساسيا في سياسة الاستثمار التي ستنتهجها الحكومة بما يُكرّس فعليّا مبدأ التمييز الإيجابي ويرتقي بمستوى العيش في هذه الجهات والعمل على انجاز برنامج استعجالي لتنشيط الاستثمار الخاصّ وتحفيزه والنهوض بالمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة وإعادة تأهيلها لخلق مواطن الشغل.

وبعد تقييمنا لضعف النتائج المسجلة الى غاية اليوم فأننا سنتخذ اجراءات جريئة في هذا المجال لدفع الاستثمار بالجهات.

كما سنتخذ إجراءات عاجلة لإعادة النسق الطبيعي لعديد القطاعات التي تشهد تراجعًا ملحوظًا في أدائها على غرار القطاع المنجمي والصناعي والبناء والبعث العقاري والنقل واللوجستية والطاقة والطاقات المتجددة.

وسنسعى لترشيد التوريد واتّخاذ كل ما يتعيّن لتقليص العجز التجاري، ولتشجيع المنتوجات الزراعية والمنتوجات المصنّعة في تونس وتعزيز القدرة التصديرية لتلك الموارد والحدّ من مسالك التجارة الموازية والعمل على إدماجها ضمن الأنشطة المنظّمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيّدات والسّادة النواب المحترمين،

إنّ استقرار التوازنات المالية، يستوجب منّا المُضيّ قدمًا في إصلاح المنظومة الجبائية وتعصير الادارة بهدف تركيز سياسة جبائية عادلة توائم بين التصدّي للتهرّب الجبائي وتجنبالضغط الجبائي الذي من شأنه أن يعيق الاستثمار ويحد من تنافسية المؤسّسة وأن يضر بالمقدرة الشرائية للمواطن.

سنحدث وكالة وطنية للتصرّف في مساهمات الدولة لتعزيز حوكمة المؤسّسات العمومية وإضفاء مزيد من المرونة والشفافية في قواعد التصرّف بها وإعادة هيكلتها بعد تدهور وضعها المالي وتراكم خسائرها وتدني قدرتها التنافسية وسنعمل على معالجة وضعياتها حالة بحالة لاستعادة عافيتها حتى لا تبقى عبئًا على المجموعة الوطنية وحتى تستعيد دورها الإيجابي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أجل التحكّم في مستوى نسبة الدين العام من الناتج القومي الذي وصل الى درجة أصبحت تهدد التوازنات المالية للبلاد، وجدنا من الضروري الاسراع في إحداث وكالة وطنية للتصرّف في الدين العمومي من أجل ضبطه والتحكم في مستواه وآماد استحقاقه وتثمين الموجودات وسندات الخزينة والتعهد بمتابعة الترقيم السيادي للدولة التونسية ومراقبة الأسواق المالية العالمية من اجل تعبئة الموارد المالية في أفضل الظروف الممكنة وبفوائد ميسرة بما مما يساعدنا على الابتعاد عن منطقة الخطر والهشاشة وتحصين استقلالية قرارنا والمحافظة على سيادتنا الوطنية و الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيّدات والسّادة النواب المحترمين،

لا حياة ولا عيش ولا سيادة مع الفساد واستشرائه في مفاصل الدولة التونسية ولنا في تاريخنا عبرة فقد جرّ علينا الفساد وتهريبمال الدولة استعمارا غاشما جثم على بلادنا أكثر من 3 أرباع قرن من الزمن.

إنّ مكافحة الفساد ومحاربته هي كفاح وحرب من أجل دولة نظيفة وقويّةدون ظلم او تشفي وأنّ نسق مكافحة الفساد والرشوة لا بدّ أن يتسارع وأننا لعاقدون العزم على ذلك لحماية اقتصادنا ومجتمعنا والحدّ من استنزاف مواردنا وسنسعى إلى ترسيخ مكافحة الفساد كثقافة عامة وسلوك مجتمعييربى عليه الافراد منذ الطفولة وتبنى عليها المؤسسات والهيئات وغيرها.

وفي هذا الإطار أؤكّد أمام مجلسكم الموقّر بأنّ إرادة الحكومة ستكون قوية لتحقيق تقدّم ملموس في مكافحة الفساد بكل أشكاله ومواجهة مختلف العوائق والصعوبات التي تحُول دون تحقيق ذلك.

وتبعا لذلك سنعمل على إقرار جملة من الإجراءات العاجلة على غرار مضاعفة القدرات البشرية واللوجستية للقطب القضائي المالي وإقرار مبدأ التفرّغ للسّادة القضاة بما يُمكّن من تسريع البتّ في الملفات والقضايا المعروضة مع ضمان استقلالية وحيادية المرفق القضائي. كما سنعمل على تدقيق عدد من الصفقات العمومية التي تعلّقت بها شبهات فساد وتفعيل توصيات تقارير محكمة المحاسبات وهيئات الرقابةوالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ووضع ما يلزم من إمكانيات مادية وبشرية وانتظار تشكيل مجلسكم للهيئة الجديدة لمكافحة الفساد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

لا يجب أن نبقى مكتوفي الايدي امام تزايد عدد ضعاف الحال والمعوزين وهم في أشدّ الحاجة لنؤمّن لهم الحدّ الأدنى من الحياة الكريمة.

الجمهورية لا تقبل وجود جزء من شعبنا يعاني الفقر والتهميش واليأسوأنا من الشعب وابن الشعبوأعي ما يعنيه ذلك جيدا.

سنعمل بإرادة لا تلين من اجل تكريس قيم الجمهورية الواردة في الدستور من مساواة في الفرص وحرية وتضامن من اجل بناء تونس جديدة يطيب فيها العيش ويفتح فيها باب الأمل على كل مصراعيه لكل أبنائهاوبناتها بدون حيف على جهة او فئة.

وإننا جادونلتركيز تونس الاجتماعية التي لا تتخلّى عنأبنائها من ضعاف الحال تونس تنميبداخلها معاني التضامن والتآزر بين جميع فئاتهامن خلال إرساء منظومة جديدة للحماية الاجتماعية مبنيّة على رؤيةاستراتيجية مندمجة انطلاقا من مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وبرامج النهوض الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية عبر إحداث أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

ونسعى من خلال هذه المنظومة الىضمان حدّ أدنى من الدّخل والتغطية الصحية الشاملة للفئات الفقيرة والمسنّين وذوي الاحتياجات الخصوصية بما يُمكّن من إدماجها وارتقائها إلى مستوى العيش الكريم.ومن شأن هذه المنظومة أن تُساهم في التقليص من الفقر المدقع.

ولضمان أوفر حظوظ النجاح لهذه المنظومة سيقع إحداث صندوق وطني لمعالجة الفقر تُساهم فيه الدولة في مرحلة أولى خلال سنة 2020 بمبلغ 200 مليون دينار إضافة إلى مساهمة المؤسسات العمومية والخاصة والأفراد والمنظمات والهيئات وسنضبط إجراءات وآليات عمل هذا الصندوق في إطار الشفافية التامة ومبادئ الحوكمةوإطلاع العموم على مصادر تمويله ومجالات صرف موارده بما يساعد على استهداف شريحة هامّة من الفئات المهمّشة للخروج بها من دائرة الفقر الذي لم يعد يليق بتونس المعاصرة فضلا على ان اتساع هذه الدائرة يمثل من تهديدا حقيقيا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني لبلادنا .

وسنعمل على استحثاث انجاز برنامج السكن الاجتماعي وتسليم 2000 شقة جاهزةعلى مستحقيها خلال الفترة القريبة القادمة.

وفي المجال الصحّي سنقومبوضع برنامج عملي لإرساء منظومة صحية ناجعة ومتطورة في أفق 2030والذي من بين أهدافها إقرار تغطية صحية شاملة لكافة المواطنين وتحسين جودة الخدمات المقدّمة لهم من خلال الصحّة العائلية وإرساء صحّة الجوار مع تعزيز أطباء الاختصاص وتوفير التجهيزات والأدويةوالإطارات الطبية اللازمة خاصّة على مستوى الجهات الداخلية.

كما ستُمكّن هذه المنظومة من إعادة الاعتبار إلى قطاع الصحّةالعمومية وتأهيله لكي يبقى دومًا قادرا على إسداء كافة الخدمات الصحية لعموم المواطنين وفي مقدمتهم الفئات الضعيفة والمتوسطة. كما سنسعى الى إرساء التكامل بين القطاعين العمومي والخاص بما يكفل الخدمات الصحية لجميع فئات

الشعب ويخدم الاقتصاد الوطني من خلال التصدير الداخلي للخدمات الصحية للأشقاء العرب والأفارقة وغيرهم...

كما سيقع التركيز خلال الفترة القادمة من عمل الحكومة على استكمال إرساء منظومة المعرّف الوحيد عبر إعداد السجلّ الوطني الرقمي للمعطيات المتعلّقة بالأشخاص وربط المنظومات وقواعد البيانات القطاعية ببعضهاالبعض.

ونظرا لأهميّة هذه المنظومة في إنجاح كل الإصلاحات المُزمع القيام بها وخاصّة منها المتعلّقة بتوجيه الدّعم ومختلف التدخّلات الاجتماعية لمستحقيها وعيا بما يتطلّبه ذلك من تنسيق بين مختلف الهياكل المتدخّلة، سيقع إحداث وحدة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة لمتابعة إنجاز هذه المنظومة وتجاوز كل العراقيل التي يمكن ان تعترض وضعها حيز التنفيذ.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

إنّ المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وضمان التزويد بالمواد الاستهلاكية الأساسية بالوفرة اللازمة والانتظام المطلوب والحدّ من الارتفاع المشطّ للأسعار ومقاومة ظاهرة الاحتكار من الأولويات الأساسية التي سنسعى إلى تحقيقها باعتبار تأثيرها المباشرعلى المستوى المعيشي للتونسيين.

وفي هذا الإطار ستُصبح اللجنة الوطنية للتحكّم في الأسعار تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة بهدف إضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية على أعمالها وجعل مراقبة مسالك التوزيع والفضاءات التجارية وأسواق الجملة والتفصيل ومحلات الخزن والتبريد للخضر والغلال والمواد الأساسية تحت المراقبةالمستمرة.

كما سنعزّز هذه التدخلات بأحداث فرقة مختصّة صلب وزارة الداخلية لتعزيز جهود مقاومة الاحتكار والتهريب وتقويض شبكاتها وضمان المراقبة الاقتصادية المستمرّة للمنتوجات والمواد المؤثّرة على قفة المواطن.

كما سنعمل على تحقيق التزويد المنتظم للأسواق بالمواد الاستهلاكية الحسّاسة عبر تطوير الإنتاج الوطني الفلاحي وتكوين المخزونات الاستراتيجية اللازمة لضمان استقرار الأسعار في مستويات معقولة لا تضر بالمستهلكين ولا بالفلاحين كما هو حال سعر الزيتون عند الانتاج هذا الموسم الذي يلحق ضررا بالغا بالمنتجين الذين يشكلون في معضمهم جزء من الفئة الاكثر احتياجا في المجتمع.

ولن يتيسر لنا ذلك إذا لم نضع الفلاحة في قلب اهتماماتنا ونحيط الفلاح بما يجب من العناية واتخاذ اجراءات عديدة لفائدة القطاع منها التحفيز والحماية من خلال تفعيل صندوق الجوائح ودعم موارده وتوسيع نطاق تدخلاته ليشمل دعم الاسعار عند الانتاج في الحالات الضرورية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

سنحرصُ على تحسين مستوى الخدمات والمرافق العمومية الأساسية ومزيد الارتقاء بجودة الخدمات الإدارية المقدّمة من قبل مختلف المصالح العمومية بما يتماشى مع حاجيات المواطنينوالمؤسّسات الاقتصادية وتطلعاتهم الى خدمات أرقى في إطار إعادة الاعتبار للمواطن.

واعتبارا لما تُمثّلُهُ الوضعية الحالية لقطاعات التعليم والصحّة والنقل من مصدر انزعاج وتذمر كبير من طرف عمومالمواطنين، فإنَّ هذه المرافق الأساسية الحسّاسة والحيوية تتطلّب من الحكومة معالجةفي العمق تُحقِّقُ النُقلة النوعية المطلوبة. لذلك ستكون هذه القطاعات محلّ اهتمام كبير للحكومة بهدف نيل رضى المواطن على ما يقدم له من خدمات في هذه المجالات الحيوية.

والتزاما مني بمصارحة شعبنا بواقع البلاد المالي والاقتصادي لا أنخرط في وعود غير واقعية في أي مجال فإني اؤكدلهم أن هذه القطاعاتالخدماتية الاساسية ستكون محل اهتمام كبير للحكومة في حدود الامكانيات المتاحة من أجل تحقيق أفضل مستوى ممكن لتلك الخدمات في أقصر وقت وآمل ان يحس المواطنين بتحسنها خلال السنة الاولى من عمل الحكومة2020.

وفي إطار التخفيف من معاناة المواطن في قضاء مصالحه اليومية سنعتمد خطّة عاجلة لتعميم الإجراءات والدفع الالكتروني في جميع المجالات.

كما أدرجنا عدّة إجراءات عاجلة وتدخلات فورية في إطار برنامج خاص بصيانة الطرقات داخل الأحياء والتجمّعات السكنية ومعالجة النقاط السوداء ووضعيات الاحياء المعرّضة للفيضانات وتوفير وسائل الوقاية والمعالجة الميدانية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

إنّ مجالات تعزيز الأمن ومكافحة التهريب والتي باتت تشكل تحديا حقيقيا لأمن المواطنين بالمدن والقرى والارياف وأن مكافحة الإرهاب والجريمة مازال يتطلّب منّا عملا متواصلا لنشر الطمأنينة بين الناس وتأمين المنشأة الاقتصادية والأملاك الخاصّة بما يُعزّز صورة تونس كبلد آمن مطمئن.

ونظرًا لما تُمثّله حماية الناشئة من مخاطر تفشّي عدّة ظواهر كالمخدّرات والجريمة في محيط المؤسّسات التربوية والجامعية وفي النقاط الحسّاسة والتجمّعات الكبرى، سنعمل خلال الأيام الأولى من عمل الحكومة على وضع خطّة عاجلة لحمايتها بصفة مستمرّة وتعزيز الأمن الوقائي من خلال ضمان التواجد الامني ومضاعفة طاقة كاميرات المراقبة وتعميمها تدريجيا في وسائل النقل العمومي وفي محيط المدارس والمنشآت التعليمية مع المحافظة على المعطيات الشخصية.

وسنعمل في إطار مقاربتنا المندمجة لمكافحة الإرهاب، على تكثيف الدوريات الحدودية ومزيد إحكام التنسيق مع دول الجوار الشقيقة وبين مختلف الوحدات الأمنية والعسكرية والديوانية قصد تعزيز سلامة ترابنا الوطني من مخاطر الإرهاب وخصوصا من خلال ضربا استباقيا لبؤره وبهدف استئصاله وقطع الطريق أمام المهربين.

لا يفوتني بهذه المناسبة أن أُثنِي على هذه المؤسّسات الوطنية العتيدة، لما فتأت تبذله من جهود دفاعا عن وطنها وشعبها واعلن ان الحكومة تعتزم إقرار اجراءات خصوصية لفائدة شهداء الوطن والذين أقعدو عن العمل بسبب اصابات في مقاومة الارهاب ومقاومة الجرائم بمختلف أنواعها والتهريب من مختلف الاسلاك تضمن حياة كريمة لعائلاتهم مدى الحياة.

كما ستحرص الحكومة على التصدّي لظاهرة التهريب وتدمير شبكاته ومنابعه ومعالجة التجارة الموازية والعمل على إدماجها التدريجي ضمن الأنشطة المنظمة بما يخدم مصلحة الوطن ويضمن تسوية وضعية العاملين في هذا القطاع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

سيكون من أهمّخياراتالحكومة الجديدة، الرهان على الشباب الذين نعتبره عماد بناء تونس الحاضر والمستقبل شباب تونس المتعلّم المنفتح الذي اثبت باستمرار تميزه في الدراسة حتى في أعرق

الجامعات الأجنبية وتميزه أيضا في العمل بتونس وفي كافة أنحاء العالم الشباب يمثل الثروة الحقيقية الكبرى لتونس وعماد نهضتها وتقدمها.

لذلك سنعمل على إيجاد الحلول المُمكنة لتيسير ادماجه في سوق الشغل لدفع وتشجيعه على المبادرة لبعث المشاريع وإحداث المؤسّسات بالتوازي مع تيسير اندماجه في الحياة المهنيةعبر الرفع من نسق الاستثمار الداخلي والخارجي الذي يراكم الثروة ويحدث مواطن الشغل للشباب المعطلين عن العمل من اصحاب الشهائد ومن غير اصحاب الشهائد.

وسنتولى في هذا الإطارإعداد برنامج عمل خماسي مندمج يتعلق بمختلف القطاعات التي تهم الشباب.

سنجعل من أولوياتنا في مقاربتنا المستقبلية تدعيم حضور المرأة في مواقع القرار وتحمّل المسؤولية والمساهمة في دعم جهود التنمية، تكريسا لمبدأ تكافؤ الفرص وتحقيقا للمساواة بين الجنسين. وأريد ان أكد بان الحكومة المقترحة هي الأكثر حكومات ممثلة فيها المرأة" و ماذا بينا كانت اكثر".

كما سنسعى لتعزيز مكانة المرأة الريفيةلتواصل أداء دورهَا كعنصر نشيط وبارز في التنمية الفلاحية والقروية والإسهام بدور متنامي في الاقتصاد العائلي في المناطق الريفية والنهوض بأوضاعها الاجتماعية.كما سنعتمد خطة لوضع حد لانقطاع الفتيات عن الدراسة بالأرياف وتقليص نسبة الأمّية لدى المنقطعات إضافة إلى ايلاءمزيد الاهتمام بصحّة الأمّ والطفل في الوسط القروي والريفي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

تكريسا لثوابت سياستنا الخارجية في مختلف أبعادها، سنحرص على توطيد انتماء تونس لمختلف الفضاءات المغاربية والعربية والإفريقية والمتوسطية وعلى تعزيز علاقاتها المتميّزة مع الشريك الأوروبي وما تمثله من أهمية كبرى خاصة على الصعيد الاقتصادي بحجم معاملات تجارية يقارب 75%.

كما سنعمل بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية على إرساء دبلوماسية اقتصادية فاعلة في إطار أولويات التحرك الدبلوماسي لدعم مجهوداتنا لفتح آفاق وأسواق جديدة وواعدة لصادراتنا، إلى جانب تعزيز تموقعنا في الأسواق التقليدية والترويج لتونس كوجهة استثمارية وسياحية جاذبة، هذا فضلا عن

تطوير علاقاتنا مع البلدان الشقيقة والصديقة على أساس تشابك المصالح وتبادل المنافع ومع المنظّمات والمؤسّسات المالية الإقليمية والدولية في إطار تعاون متوازن وبنّاء.

وسنُبلغ جميع شركائنا بأنّ الاستثمار في تونس وتحويل ديونها إلى استثمارات ورسكلة الديون هو استثمار في أمنها واستقرارها وبصفة غير مباشرة في استقرارهم ايضا وإسهام في تحقيق الانتقال الاقتصادي.

أمّا فيما يخصّ الشقيقة ليبيا وما تشهده من تطورات خطيرة ومتسارعة، أضحت مصدر قلقنا وانشغالنا مع ما يمثله ذلك من تعميق لمعاناة الشعب الليبي وتهديد للأمن والاستقرار في كامل المنطقة، فإنّ تونس تجدد التزامها بمواصلة بذل كل الجهود مع مختلف الأطراف الدولية من أجل مساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز الأزمة الراهنة بعيدا عن كل تدخل أجنبي ومن خلال تغليب منطق الحكمة وتوخي سبيل الحوار والتوافق ووضع المصلحة العليا لبلادهم فوق كل اعتبار، بما يمكّن من تحقيق التسوية السياسية الشاملة في إطار ليبي ليبي تحت رعاية الأمم المتحدة ومن الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة الأراضي الليبية.

وإن انضمام بلادنا رسميا، منذ غرة جانفي الجاري، إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة كعضو غير قار للفترة 2020-2021 سيساعدنا على إيجاد حل للأزمة الليبية، ومن خلال هذه العضوية سندعم كذلك الحوار من اجل الأمن الجماعي وتحقيق الرفاه وسنسعى لنكون قوة اقتراح إيجابية على صعيد المجموعة الدولية من أجل الحدّ من عوامل التوتر والأزمات في العلاقات الدولية ونصرة القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني الصامد من استعادة حقوقه المشروعة ولا سيما حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما ستعمل بلادنا خلال احتضانها لقمة الفرنكوفونية 2020 أواخر هذه السنة على مزيد تعزيز إشعاعها على المستوى الدولي وإبراز مخزونها الثقافي وثرائها الحضاري وانفتاحها على القيم الكونية والحرص على الاستفادة من فرص التعاون التي توفرها هذه المنطقة في عدد من المجالات على غرار التكوين المهني وتعزيز قدرات الشباب والمرأة والتنوع الثقافي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن الإحاطة بالجالية التونسية بالمهجر تتصدر مجال اهتمامنا وبرامج تحركنا على الصعيد الخارجي، وسنولي أهمية خاصة لمزيد الارتقاء بأداء بعثاتنا بالخارج بما يدعم التواصل مع مختلف فئات

وشرائح الجالية ويساهم في حماية حقوقهم ومكتسباتهم ببلدان الإقامة والدفاع عن مصالحهم مع تفعيل آليات تشريكهم للانخراط أكثر في مسيرة التنمية والبناء في بلادنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين

إنّ تونس اليوم مدعوّةلختم المرحلة التأسيسية واستكمال بناء النظام السياسي للجمهورية الثانية، وحكومتنا مقرّة العزم وبالتعاون مع مجلسكمالموقر على استكمال بناء المؤسّسات الدستورية ونحن على اتم الاستعداد لدعمها بالوسائل الضرورية حتى تضطلع بمهامها على الوجه المطلوبخاصة منها المحكمة الدستورية وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهيئة التنمية المستدامة حقوق الأجيال القادمة وهيئة الاتصال السمعي البصري وذلك لما تكتسيه هذه الهيئات جميعها من أهمية في مسار تفعيل دستور الجمهورية الثانية وارساء دولة القانون والمؤسسات.

كما ستعمل الحكومة على استكمال مسار اللامركزية وتعزيز التجربة الناشئة للحكم المحلي ودعمها ومساندتها وتذليل الصعوبات أمامها.وفي هذا الإطار سنسعى قدر الامكان الى مساعدة المجالس البلدية على تطوير أدائها وتوسيع مواردها وإحكام التصرف فيها.

وإننا لحريصون على أن تتم انتخاباتالمجالس الجهوية في موعدها وندعمها لكي تتولى مهامها بنجاح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إنّ استشراف تونس المستقبل على المدى البعيد يقتضي منا بعث دوائر تفكيرتضمخيرة الكفاءات والاستراتيجيين التونسيين ومن مختلف التخصّصات للعمل على وضع رؤية وتصوّر لتونس 2050 وسنضع على ذمّتها ما يلزم من الإمكانيات المادية والموارد البشرية لتنجح في مهمّتها وسنعرض بعد ذلك مخرجاتها على مجلسكم الموقر للمناقشة والمصادقة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

لا زالت الثورة و التجربة الديمقراطية التونسية الفتيّة تحظى بتقدير عالمي كبير لا سيما فيما يخص نجاح الفرقاء السياسيين والنخب في تجاوز اختلاف آرائها والانتقال السلس للسلطة في كنف الشفافية وهو ما شهد به جميع الملاحظين الوطنيين والدوليين في إطار الاحترام الكامل لمقتضيات الدستور.

ان مسار تكوين هذه الحكومة يعتبر من اعسر المسارات التي شهدتها تونس في ضل اهم تشتت للساحة السياسية منذ الثورة. والتونسيين وأصدقاء تونس سأمو انتظار الولادة العسيرة لهذه الحكومة واستفحال التجاذبات حول تكوينها امام وضع امني خطير خاصة على حدودنا الجنوبية والتدعيات السلبية الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة في حال مواجهة عسكرية بالشقيقة ليبيا .

والنواب اليوم امام منعرج مفصلي هام ومسؤولية تاريخية لتزكية هذه الحكومة ربما قد لا تكون ترضي البعض منهم. لاكن نحن كما وعدنا سنتداركه خلال الفترة الأولى بعد التزكية سنقوم بالتحويرات بعد تقييم الاداء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أحضر، رفقة الفريق الحكومي المُقترح، أمام مجلسكم الموقّر قصد نيل ثقتكموالانطلاق مباشرة للعمل والمثابرة لمعالجة عديد الملفات الحارقة ورفع التحديات المطروحة بعيدا عن التجاذبات السياسية والمصالح الشخصية وسيتم ذلك في كنف التعاون والشراكة مع مجلس نواب الشعب مع الانفتاح على كافة الفاعلين السياسيين والمنظمات الاجتماعية والمجتمع المدني لبناء تونس المستقبل، عمل ليس له من هدف إلا إعلاء المصلحة الوطنية لتونس وخدمة كل التونسيات والتونسيين في الداخل والخارج وتحقيق آمالهم وتطلّعاتهم في حياة حرّة وكريمة.

ولا شكّ أن الحصول على ثقة مجلسكم الموقّر ستكون لنا دافعاً وحافزاً على العطاء وبذل قصارى الجهد لتحقيق إنجازات هامة تونس في أمس الحاجة اليها ويزيد من شعورنا بالمسؤولية العظيمة الملقاة على عاتقنا، أنا وكافة أعضاء الفريق الحكومي مصممون علىالاستجابة الى تطلّعات الشعب

التونسي بكافة أطيافه ،الشعب العظيم الذي اختاركم لعضوية مجلسه هذا قصد خدمة قضاياه الحقيقية في كل ربوع الوطن.

حكومة تطلب ثقتكم وتتطلع الى ان تكون حكومة الواجب والانجاز،حكومة تجتمع حولها كل الاطياف السياسية اوجلها على الاقل حتى وإن تباينت فيما بينها المواقف أو السياسات أو البرامج لكنها لا نفترق ابدآ حول الوطن ومصالحه العليا،تونس الوطن الام التي تجمعنا مهما كانت مواقفنا ومواقعنا واختلاف آرئنا.

ان ثقتكم في هذه الحكومة تحملنامسؤولية كبرى،حيث سنسهر على ان لا تكون حكومة فئة أو حزب أو جهة بل حكومة الواجب الوطني والانجاز والاصلاحات وتكريس قيم الجمهورية التي حددها دستور 2014 خدمة لمصالح تونس العليا في هذا الظرف الصعب الذي تمر به بلادنا.
وقبل أن أختم كلمتي إسمحوا لي أن أتوجه إليكم ومن خلالكم إلى الشعب التونسي الذي اختار ممثليه بكل حرية ورسم مشهدا سياسيا لم يسبق له مثيل فرض من خلاله ضرورة تكليف رئيس حكومة مستقلا عن الاحزاب بعيدا عن النشاط السياسي وشاء ت الظروف ان يكون ذاك الرئيس المكلف ولأول مرة في تاريخ البلاد أحد أبناء جيل الاستقلال الاول ابن فلاح بسيط من أعماق المناطق الداخلية تكون في مدارس ومعاهد التعليم التي أرستها دولة الاستقلال بقيادة الزعيم بورقيبة لكل أبناء وبنات تونس أينما كانوا بدون تمييز وعمل بالإدارة التونسية فخبرها وقدر دورها في بناء تونس الحديثة وعمل في القطاع الخاص مدة غير قصيرة فقدر الدور الهام للقطاع الخاص في بناء الاقتصاديات الحديثة دون ان يغفل دور الدولة المحوري في ضمان عدالة توزيع ثمار النمو والتكفل بصون حقوق الفئات الضعيفة والمتوسطة في التمتع بحياة كريمة ودور فاعل في نحت مستقبل بلادها.

هذا الرئيس هو أمامكم اليوم يدعوكم بصدق الى الالتفاف حول حكومته من من خدمة ومناعة تونس في هذا المنعرج الحاسم في تاريخ تونس، تونس الثورة ، تونس الحرية ، تونس الكرامة.

وفي الأخير، ندعو الله تعالى أن يحفظ بلادنا من كل مكروه وأن يجمع شملنا ويُوحّد كلمتنا، وأن يوفقنا جميعا لما فيه عزّة بلادنا ومناعتها أبد الدهر.
عاشت تونس حرّة كريمة أبد الدّهر.

المجد والخلود لشهداء تونس الأبرار.

(إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

صدق الله العظيم

عاشت تونس ،عاشت الجمهورية

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.